

الخطة الخمسية للبنك تخترق القطاع المصرفي ليستحوذ على 5.8% من التمويل

لأول مرة منذ تأسيسه.. «بوبيان» يوزع نقداً

محمود فاروق

أكد رئيس مجلس الإدارة محمود يوسف الفليج أن البنك تمكن من تحقيق أرباح صافية بلغت 28,2 مليون دينار عن عام 2014 بنسبة نمو بلغت 111٪، مبيناً أن الحصة السوقية للبنك من التمويل عموماً قفزت من 2,3٪ في عام 2009 إلى 5,8٪ في عام 2014، وكذلك ارتفع تمويل الأفراد من 1,2٪ إلى 8,3٪ خلال نفس الفترة، وهي أرقام ومؤشرات تؤكد سير البنك على الطريق الصحيح نحو تأسيس مؤسسة مالية مصرفية وصبغة قادرة على الابتكار والمنافسة في كل الأسواق.

وأوضح الفليج أن 2014 شهد اكتمال مسيرة أول خطة استراتيجية حقيقية للبنك (2010-2014) والتي تكلت بنجاح كبير تدعمه الأرقام والتأثير، والأهم في ذلك هو عودتنا الناجحة إلى الربحية التشغيلية مع المحافظة على أسس العمل المصرفي الرصين والحوكمة الرشيدة، حيث تمكن من تأسيس علامة مصرفية إسلامية مميزة قادرة على المنافسة والتوسع في السوق المحلي.

استراتيجية 2020

وقال إنه اعتماداً على أن هذه النتائج والإنجازات هي حافزنا وطموحنا خلال السنوات المقبلة نحو تقديم المزيد من العمل والجهد للارتقاء بهذه المؤسسة وتطويرها ونموها نحو خدمات مصرفية إسلامية جديدة ومبتكرة ونحو أسواق مصرفية واعدة وتحقيق أفضل عائد لمساهميننا، مبيناً أنه أطلق على هذه الاستراتيجية الجديدة اسم «استراتيجية 2020» والتي ستبدأ هذا العام.

وأشار إلى أن هذه الاستراتيجية الطموح تعتمد على تخبث أقدامنا في السوق المحلي والتوسع المدرس في الأسواق الخارجية من خلال علاقاتنا الاستراتيجية المتعددة واستغلال فرص الاستثمار المواتية والملائمة لتطلعات البنك ومصحة مساهميه وعملائه، مشيراً إلى أن البنك سيركز خلالها على الأسواق ذات الصلة التي يمكننا من خلالها تقديم قيمة مضافة للعمل المصرفي الإسلامي.

الخدمات الشخصية

وبين أنه خلال عام 2014، تميزت مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية بتقديم أعلى معايير جودة الخدمة وإنجاز المعاملات في أسرع وقت وتوفير أفضل معايير الملائمة والراحة بشهادة



محمود الفليج وعادل الماجد خلال الجمعية العمومية

(محمد هاشم)

للخدمات المصرفية للشركات»، وتتمتع المجموعة المصرفية للشركات بعلاقات وطيدة مع العديد من الشركات الوطنية العاملة في القطاعات الاقتصادية المنتجة مع استهداف الشركات المتوسطة والكبيرة لتحقيق أفضل خدمة مصرفية.

وبين أنه بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة، تمكن بنك بوبيان من تحقيق معدلات نمو متميزة في المحفظة الائتمانية خلال عام 2014، عن طريق جذب العديد من الشركات التشغيلية المعروفة بملاءتها المالية والاقتصادية، وذلك مع التمسك الشديد بأعلى معايير الجودة الائتمانية ودراسة وتنوع المخاطر.

وأوضح أن قامت المجموعة المصرفية للشركات خلال عام 2014 بترتيب وإدارة عمليات تمويل مشترك مع بنوك محلية وإقليمية لصالح العديد من الشركات والمؤسسات المالية حيث قام البنك على سبيل المثال بالتعاون مع بنك الكويت الوطني بترتيب وإدارة تمويل مشترك بقيمة 182 مليون دينار لصالح شركة كويتية لتمويل توسعة محطة معالجة وتنقية مياه الصرف الصحي في الصليبية.

ترتيب تمويل

والمح قالوا: كما قام بوبيان بترتيب تمويل مشترك لصالح إحدى شركات الاتصالات المحلية بقيمة 250 مليون دولار في الربع الأول من عام 2014.

العملاء أنفسهم.

وأشار إلى حرص بوبيان خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى أن يكون له دائماً السبق في طرح الخدمات والمنتجات الفريدة والجديدة على السوق الكويتي انطلاقاً من شعارنا المؤسسي «نعمل بإتقان» حيث ارتبطت عبارة لأول مرة في الكويت ببنك بوبيان بسبب عدد الخدمات والمنتجات التي كان للبنك الريادة في طرحها، وخاصة على مستوى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والموبايل ليكون قريباً إلى عملائه ومعهم على مدار الساعة.

ولفت إلى النقلة النوعية التي شهدتها فروع البنك مع زيادة عدد الفروع من 19 فرعاً في عام 2010 إلى 30 فرعاً في عام 2014 مع وجود خطة طموح لوصولها إلى حوالي 45 فرعاً بحلول عام 2016.

وأفاد بسان التواصل مع العملاء أمر أساسي يعمل البنك على تطوير مختلف وسائله سواء من خلال اللقاء والتواصل المباشر عبر الفروع حيث تم اختيار أفضل العناصر الوطنية لتكون في خدمة عملائنا أو من خلال التواصل غير المباشر الاجتماعي أو مركز الاتصال والإنترنت والموبايل وغيرها.

خدمات المؤسسات

وأوضح أنه في الوقت الذي يهدف فيه بنك بوبيان ليصبح «الاختيار الأول والبنك المفضل

الماجد: «بوبيان» يصدر صكوكاً في حالة زيادة رأس ماله

حالياً مشيراً إلى ارتفاع حصة بنك بوبيان من تمويل الأفراد تحديداً من 1,2٪ إلى 9٪ ونسعى إلى زيادتها إلى 10٪ نهاية 2015، ملمحاً إلى احتفاظ أكثر من 14٪ من المواطنين الكويتيين البالغين بحسابات لدى البنك.

المشاريع. ورداً على سؤال حول توقعاته لأرباح القطاع المصرفي في 2015، أكد الماجد أن أرباح القطاع المصرفي عادت إلى وضعها الطبيعي الآن، حيث شاهدنا بنوكاً تحقق نسباً مرتفعة في النمو تتراوح ما بين 50 و60٪ لتعوض تراجع الأرباح في السنوات السابقة وذلك بعد تراجع معدل بناء المخصصات، مشيراً إلى أن البنوك التي لم تتأثر بالأزمة حافظت على نسب نمو بنحو 10٪.

وأكد أن هناك توجهها لدى جميع البنوك المركزية على مستوى العالم لبناء مخصصات احترازية بما يتناسب مع حجم المحفظة الائتمانية لكل بنك، مشيراً إلى أنه بصفتها رئيس مجلس إدارة بنك الكويت والشرق الأوسط، طلب منه ذلك من قبل البنك المركزي البريطاني، متوقفاً انخفاض نسب المخصصات الاحترازية لدى البنوك المحلية مقارنة بالعام الماضي.

وعن الحصص السوقية المتوقعة للبنك خلال 2015 قال الماجد: إن الحصة السوقية من التمويل بصفة عامة ارتفعت من 2,3٪ في عام 2009 إلى حوالي 6٪

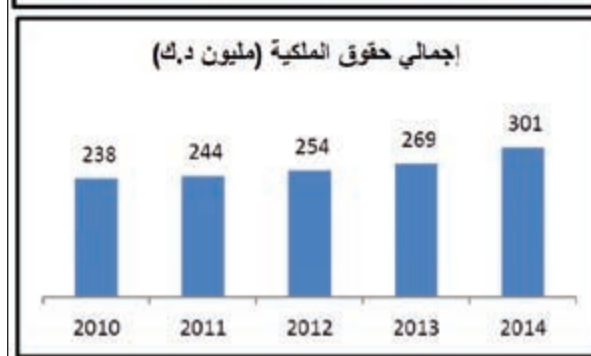
توقع نائب رئيس مجلس إدارة والمدير التنفيذي لبنك بوبيان عادل الماجد أن يحقق البنك نمواً في أرباحه أفضل من العام الماضي، موضحاً أن النمو سيأتي منافسة بين عوائد التمويل الاستهلاكي وتمويل المشاريع التنموية الكبرى، مع الأخذ في الاعتبار أن البنك مستمر في تركيزه على قطاع التجزئة والتمويل الاستهلاكي.

وقال الماجد: إن البنك مستوف لمعايير بازل 3، مشيراً إلى أنه لن يحتاج إلى زيادة في رأس المال البنكي على لقب «أفضل بنك إسلامي في تمويل المشاريع» في الكويت من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية المرموقة.

من ناحية أخرى، نجحت شركة بوبيان كابيتال (الزراع) الاستثمارية للبنك المتخصص في إدارة الأصول) في إطلاق عدد من الصناديق الاستثمارية ومنها: صندوق بوبيان للعقارات الكويتية، وصندوق بوبيان المشترك مع بنوك محلية والكويتية، وصندوق بوبيان للسيولة بالدولار الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الأصول المدارة بشكل ملحوظ خلال عام 2014.

العمالة الوطنية

وأعرب الفليج عن فخره بأن أصبح بنك بوبيان واحداً من أهم البنوك التي يضعها الشباب الكويتي في مقدمة المؤسسات التي يطمح للعمل بها بسبب المهنية والخبرة والمنح الذي يوفره البنك للمزيد من الأبداء والابتكار وإطلاق الطاقات الكويتية الشابة من الجنسين.



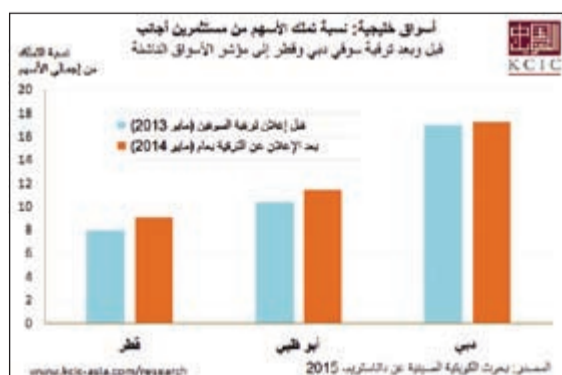
توزيعات «بوبيان» النقدية الخميس المقبل

بعد خصم أسهم الخزينة، على شكل أرباح نقدية بنسبة 5٪ من القيمة الاسمية للسهم الواحد بواقع مبلغ وقدره 9,815,355 ديناراً وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية العادية. والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية بإصدار 98,250,075 سهماً جديداً وبنسبة 5٪ من رأس المال المصدر والمدفوع، توزع بواقع خمسة أسهم عن كل مائة سهم، بواقع مبلغ وقدره 9,825,007/500 دينار.

أعلن بوبيان أن توزيع الأرباح النقدية للمساهمين سيكون يوم الخميس المقبل 12 مارس 2015 أما بالنسبة لأسهم المنحة فإنه سيتم البدء بتوزيعها بعد نشر المحاضر بالجريدة الرسمية وتعديل السجل التجاري وبالتالي فإن توزيع أسهم المنحة سيكون بعد 3 أيام عمل من التاريخ المتوقع لانتهاء الإجراءات المذكورة أي في 18 أو 19 الشهر الجاري. حيث تمت الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، وذلك

توزيع أصولها عبر البلدان بعد وجود قاعدة موضوعية مسبقاً، بحيث تكون مربوطة عادة بالنسبة المئوية للنتائج المحلي الإجمالي العالمي للبلد، كما أنها مضطرة للحفاظ على نسبة مئوية معينة في محافظتها في كل بلد، هذا القيد المفروض على استراتيجيتها يقلص من مستوى التقلب بشكل عام.

ثانياً: لم يحدث أن حرضت أحداث مماثلة على إعادة توزيع رأس المال في المنطقة. على سبيل المثال، في يونيو 2014، تمت ترقية سوقي قطر ودبي من مؤشر «الأسواق شبه الناشئة» إلى مؤشر «الأسواق الناشئة»، وهذه الخطوة التي أعلن عنها في بداية 2013، تؤدي في الغالب إلى زيادة في تدفقات رأس المال الأجنبية، ونتيجة لحجم الاستثمارات القادمة من مستثمرين مؤسساتيين أجانب التي تلقاها السوقان بشكل ملحوظ، ارتفعت التدفقات في سوق دبي من 203 ملايين دولار في 2012



المستثمرون المؤسساتيون بمنطقة الخليج، واللاعبون الرئيسيون في المنطقة، لا يسحبون أصولهم من بلد واحد لاستثمارها في بلد آخر، إذ يسير هؤلاء وفق منهجية أكثر تدرجاً، وعند اتخاذهم القرار لزيادة اكتشافهم على بلد، فإن التغيير يتم تنفيذه عبر استثمارات تقليدية، دون تجريد أصولهم من الأسواق الأخرى. إضافة إلى ذلك، هذه المؤسسات غالباً ما تتبع توزيعات قائمة على قواعد، بمعنى أنه يتعين عليها

«الكويتية - الصينية»: انفتاح السوق السعودي سيجذب اهتماماً كبيراً من المستثمرين العالميين

إلى 709 ملايين دولار في 2013، بينما كان التغيير أكبر في قطر، فبعد أن خرجت تدفقات بقيمة 925 مليون دولار من السوق عام 2012، بلغ صافي التدفقات دخل السوق 616 مليون دولار في عام 2013. ومع ذلك، لم تأت هذه الزيادات من سحب الاستثمارات من بلدان أخرى، على سبيل المثال في الكويت، تراجع التدفقات التي تأتي من هؤلاء المستثمرين بشكل طفيف في 2013 (509 ملايين دولار) مقارنةً بعام 2012 (639 مليون دولار). من الدروس المستفادة الأخرى هي أن ترقية هذين السوقين لم ترفع نسبة المستثمرين الأجانب من الناحية النسبية، ففي 2014، ارتفعت نسبة الأسهم القطرية المستحوذة من أجانب من 8٪ إلى 9,1٪، بينما في دبي، ارتفعت من 17٪ إلى 17,3٪، وشهدت أبوظبي تغيراً مماثلاً، إذ ارتفعت نسبة استحواد الأجانب من 10,4٪ إلى 11,4٪.

قال تقرير صادر عن الشركة الكويتية - الصينية أنه من المرجح أن يفتح سوق الأسهم السعودي «تداول» الأبواب أمام المستثمرين الأجانب في 2015. هذه الخطوة جعلت الحكومات والشركات الخليجية خارج نطاق المملكة تفكر في أبعاد هذا الأمر على بلدانها. تنشأ المخاوف لدى هذه الدول من إمكانية سحب المستثمرين لأموالهم من أسواقها وضحها في الشركات السعودية، الأمر الذي سيخلف معه خروج تدفقات سيولة سريعة مما يؤثر سلباً على السيولة المحلية. ومع ذلك، بالنظر إلى أنماط الاستثمار في المنطقة، والشواهد من الأحداث المماثلة السابقة، وعوامل الدورة الاقتصادية الحالية، ستبتد هذه المخاوف بشكل كبير.

أولاً: تظهر طريقة الاستثمار التقليدية في المنطقة أن أي إعادة توزيع للأصول بطريقة مفاجئة هو أمر مستبعد،

الكويتية - الصينية: انفتاح السوق السعودي سيجذب اهتماماً كبيراً من المستثمرين العالميين

إعداد وتقديم غادة بلوط زيتون
دور المصارف الإسلامية في تحويل الإعاقة إلى طاقة
مع السيدة رندى عاصي بري
و الأستاذ معتصم محمصاني
كل أربعاء الساعة التاسعة مساءً
على نيلسات التردد: 113، الاستقطاب: عمودي